



2026/10/27

ما بعد الهيمنة الأحادية التنافس الأميركي-الصيني وخيارات العراق في شرق أوسط متعدد النفوذ

قسم الأبحاث

● ورقة سياسات



ما بعد الهيمنة الأحادية

التنافس الأميركي-الصيني وخيارات العراق في شرق أوسط متعدد النفوذ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الإصدار / سياسات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

قسم الأبحاث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ جليَّةٍ لقضايا معقدةٍ تهتمُّ الحقلان السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص التنفيذي

لم يعد النفوذ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُقاس بحجم الانتشار العسكري وحده، فالتجارة والبنية التحتية والتكنولوجيا والتمويل باتت تعيد توزيع أوراق القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي ظل بيئة دولية متغيرة، تتجه التقارير الاستراتيجية إلى اعتماد مؤشرات قابلة للقياس لإعادة تقييم المكانة والتأثير واستشراف التحولات في بنية النظام الدولي. ويكشف «مؤشر النفوذ الأميركي-الصيني 2026»، الذي يقارن مواقع 23 دولة عبر خمس ركائز و19 مؤشراً فرعياً خلال المدة 2020-2025، عن مشهد إقليمي شديد التقارب: تميل 12 دولة نحو الصين، مقابل 11 دولة ما تزال أقرب إلى الولايات المتحدة. ولا تعني هذه النتيجة انتقال الهيمنة من واشنطن إلى بكين، بل نشوء نظام نفوذ مركب تتوزع داخله مزايا القوتين على مجالات مختلفة.

تتقدم الصين عبر أدوات اقتصادية ذات أثر تراكمي، فقد تجاوزت تجارتها مع دول المنطقة 510 مليارات دولار في عام 2025، أي نحو مرتين ونصف قيمة التجارة الأمريكية معها، كما توسع حضورها في البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة الجديدة. ومع ذلك، تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذ نوعي في الأمن والدفاع والنظام المالي الدولي. وعليه، لا تواجه دول المنطقة خياراً ثنائياً بسيطاً، بل بيئة تتشابك فيها شراكات اقتصادية متنامية مع بكين وضمانات أمنية ومالية ترتبط بواشنطن.

يمثل العراق الحالة الأكثر وضوحاً لهذا التداخل. فقد رصد المؤشر 59 مشروعاً بقيادة صينية في قطاعات الإسكان والصحة والنفط والغاز، في وقت ما تزال فيه الروابط العسكرية والمالية مع الولايات المتحدة عميقة التأثير. لذلك، لا تتمثل المعضلة العراقية في اختيار شريك على حساب آخر، بل في قدرة الدولة على إدارة قنوات نفوذ متوازية، ومنع تحول الحاجة إلى الاستثمار أو الأمن أو النفاذ المالي إلى مصادر ارتهان طويلة الأجل.

توصي الورقة باستراتيجية تنويع منضبطة لا تقوم على الحياد السلبي أو الموازنة الخطابية، بل على تحويل كل شراكة إلى التزامات قابلة للقياس. ويقضي ذلك إعداد خريطة حكومية موحدة للشراكات، وربط العقود بنقل التكنولوجيا وتطوير الموردين المحليين، ودمج طريق التنمية في سياسة صناعية ولوجستية متكاملة، وتعزيز الحماية المالية والسيبرانية والمؤسسية. ومن دون هذه الأدوات، لن يؤدي تعدد الشركاء إلى توسيع استقلالية العراق، بل إلى تنويع مصادر اعتماده الخارجي.

أولاً: تحوّل طبيعة النفوذ في المنطقة

لم يعد النفوذ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرادفاً للوجود العسكري أو لعمق التحالفات الأمنية وحدهما. فالتجارة والاستثمار والموانئ والطاقة والاتصالات وسلاسل الإمداد والتعليم والحضور الثقافي أصبحت جميعها قنوات لإنتاج الاعتماد المتبادل وترجمته إلى وزن سياسي. وفي هذا السياق، تقدم الصين نموذجاً يركز على التمويل والتفويض والتكنولوجيا، فيما تتمسك الولايات المتحدة بمزايا راسخة في الأمن والتمويل والحوكمة الدولية.

تفيد بيانات المؤشر بأن الصين أصبحت الطرف الأقرب إلى 12 دولة من أصل 23 خلال المدة 2020-2025، مقابل ميل 11 دولة نحو الولايات المتحدة. لكن هذا التقارب العددي ينبغي ألا يُقرأ بوصفه إعلاناً عن انتقال الهيمنة من واشنطن إلى بكين، فهو يقيس محصلة نفوذ موزعة على مجالات تختلف فيها نقاط القوة والقدرة على تحويلها إلى نتائج سياسية.

فالولايات المتحدة ما تزال تملك مزايا حاسمة في المجالين الأمني والعسكري وفي البنية المالية العالمية. وعليه، تتجه المنطقة إلى صيغة نفوذ مركبة تتعايش فيها علاقات اقتصادية متنامية مع الصين وضمانات أمنية ومالية ترتبط بالولايات المتحدة، بدلاً من إحلال قوة محل أخرى على نحو شامل.

وتكتسب الصورة مزيداً من الوضوح عند التمييز بين نفوذ الحضور ونفوذ التعطيل. فالصين توسع حضورها عبر مشروعات ومنصات تجارية وتقنية تجعل كلفة الاستغناء عنها أعلى بمرور الوقت، بينما تستمد الولايات المتحدة جانباً من وزنها من قدرتها على توفير الأمن أو تقييد الوصول إلى شبكات المال والتسليح.

فالأول يبني نفوذاً تراكمياً وبطيئاً، في حين يحتفظ الثاني بأثر أسرع في لحظات الأزمات. ومن هنا، فإن السؤال الحاسم ليس أي القوتين «أكبر» حضوراً، بل أيهما أقدر على تحويل ما تملكه من أدوات إلى قرار سياسي في ظرف محدد.

ثانياً: الأرقام الرئيسية في التحول الصيني

يتجسد اتساع الحضور الصيني في أربع مسارات مترابطة: التجارة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا والطاقة الجديدة، والقوة الناعمة. ولا تكمن أهمية الأرقام في حجمها فحسب، بل في قدرتها على إنشاء روابط مؤسسية طويلة الأمد تعيد تشكيل خيارات دول المنطقة.

المؤشر	القيمة	الدلالة
التجارة الصينية مع المنطقة في عام 2025	510 مليارات دولار	تزايد مركزية الاقتصاد في بناء النفوذ السياسي والاستراتيجي.
مشروعات الحزام والطريق بقيادة صينية	468 مشروعاً	تحويل البنية التحتية إلى أداة ارتباط طويل الأمد.
مشروعات الطاقة المتجددة	72 مشروعاً	انتقال المنافسة إلى قطاعات الطاقة الجديدة والتحول الأخضر.
نمو التجارة التكنولوجية الصينية	+65%	تعاظم أثر التكنولوجيا في بناء الاعتماد المتبادل والنفوذ.
مشروعات صينية في العراق	59 مشروعاً	إبراز العراق كساحة تداخل بين النفوذ الاقتصادي الصيني والنفوذ الأمني والمالي الأمريكي.

تظهر المقارنة أن الاختراق الصيني ليس متساوياً بين المجالات. فقيمة التجارة الصينية مع المنطقة، البالغة 510 مليارات دولار، تعادل نحو مرتين ونصف قيمة نظيرتها الأميركية، لكن هذه الأفضلية الاقتصادية لا يقابلها تفوق مماثل في المجال الأمني. وهذا التباين مهم، لأنه يفسر كيف يمكن لدولة ما أن تكون أقرب إلى الصين تجارياً، وأن تظل في الوقت نفسه مرتبطة بالولايات المتحدة أمنياً ومالياً. أي إن المؤشر لا يرسم معسكرين متقابلين بقدر ما يكشف طبقات متداخلة من الاعتماد.

1. الاقتصاد والبنية التحتية

تقدم الصين عرضاً جذاباً لدول تسعى إلى تنويع اقتصاداتها، يتسم بتمويل سريع نسبياً، وقدرة تنفيذية واسعة، وحضور في قطاعات البنية التحتية والطاقة والصناعة. وقد أحصى التقرير 468 مشروعاً بقيادة صينية ضمن مبادرة الحزام والطريق حتى نهاية عام 2025، بما يجعل المشروعات المادية أحد أوضح مداخل بكين إلى المنطقة.

غير أن القيمة الاستراتيجية لهذه المشروعات تتجاوز عوائدها المباشرة، إذ تنشئ علاقات ممتدة في التمويل والتوريد والتشغيل والمعايير التقنية. وكلما ازدادت كلفة التحول إلى بدائل أخرى، تحولت البنية التحتية من أصل اقتصادي إلى مصدر نفوذ طويل الأجل.

وتبرز حالة العراق حجم الرهان، فالمشروعات الصينية التسعة والخمسون تمثل قرابة ثُمن مجموع المشروعات الـ 468 التي رصدها التقرير في المنطقة. وهذه نسبة تمنح بغداد وزناً تفاوضياً محتملاً، لكنها تكشف، في الوقت ذاته، عن درجة مرتفعة من التعرض لشروط التمويل والتشغيل والمشتريات. لذلك لا ينبغي قياس نجاح المشروع بقيمة العقد أو سرعة الإنجاز وحدهما، بل بحصة الشركات العراقية، ونسبة العمالة المحلية، وحجم المعرفة المنقولة، وقدرة الدولة على تشغيل المشروع وصيانته بعد انتهاء دور المتعهد الأجنبي.

2. التكنولوجيا والطاقة الجديدة

ارتفعت التجارة التكنولوجية بين الصين ودول المنطقة من 12.7 مليار دولار في عام 2020 إلى 21.1 مليار دولار في عام 2025، فيما تضاعف الاستثمار التكنولوجي الصيني من 2.4 إلى 4.8 مليارات دولار خلال المدة نفسها. ويكشف هذا المسار انتقال المنافسة من الأصول التقليدية إلى البنى الرقمية التي تمس الاتصال والبيانات والإنتاجية ومستقبل الخدمات العامة.

وبحساب بسيط، نمت التجارة التكنولوجية بنحو 66% خلال خمس سنوات، في حين تضاعف الاستثمار التكنولوجي بنسبة 100%. ويوحى الفرق بين المعدلين بأن بكين لا تكتفي ببيع التكنولوجيا، بل توسع حضورها في الأصول والمنصات التي تنتجها وتشغلها. وهذه نقطة أكثر حساسية من التجارة التقليدية، لأن اختيار بنية رقمية أو معيار تقني اليوم قد يحدد الموردين وكلفة التحول وخيارات الأمن السبيرياني لسنوات لاحقة.

وتتصدر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية والاتصالات هذا التوسع. وهي قطاعات تمنح الصين فرصة للجمع بين النفوذ التجاري ووضع المعايير التقنية، بما قد يخلق أشكالاً جديدة من الاعتماد المتبادل تتجاوز دورة المشروع الواحد.

3. القوة الناعمة

يتسع الحضور الصيني أيضاً عبر الطيران والتعليم، ومعاهد كونفوشيوس، والتعاون الإعلامي، والثقافي. ووفق التقرير، ارتفع عدد الرحلات الجوية المباشرة من الصين إلى دول المنطقة من 161 رحلة أسبوعية في عام 2015 إلى 314 رحلة بعد عقد، بما يعزز كثافة الروابط البشرية والتجارية. ولا تعمل هذه القنوات بديلاً مباشراً عن التجارة أو الأمن، بل تكملهما من خلال بناء معرفة متبادلة وشبكات تعليمية وثقافية قد تؤثر، على المدى الطويل، في تصورات النخب والجمهور وخيارات التعاون المؤسسي.

ويقترَب عدد الرحلات الأسبوعية المباشرة من الضعف خلال عقد، إذ ارتفع من 161 إلى 314 رحلة. غير أن زيادة الاتصال لا تعني تلقائياً زيادة الجاذبية السياسية، فهي تخلق البنية التي تسمح بالتأثير، لكنها لا تضمن نتيجته. ويظل الأثر الفعلي مرهوناً بقدرة الصين على تحويل كثافة السفر والتعليم والتبادل الثقافي إلى ثقة مستدامة لدى النخب والمجتمعات، لا إلى معرفة وظيفية مرتبطة بالتجارة فحسب.

ثالثاً: حدود الصعود الصيني ومزايا الولايات المتحدة

على الرغم من اتساع البصمة الصينية، يظل التفوق الأميركي أوضح في البنية الأمنية الإقليمية. فواشنطن تحتفظ بشبكة واسعة من المنشآت والعلاقات الدفاعية، بينما لا تملك الصين، وفق التقرير، سوى قاعدة عسكرية خارجية واحدة في جيبوتي. ويحد هذا التفاوت من قدرة بكين على ترجمة ثقلها الاقتصادي إلى دور أمني مماثل.

وبلغت حصة الصين من سوق السلاح الإقليمية 3.1% خلال المدة التي يغطيها التقرير، صعوداً من 1% في عام 2020. وفي المقابل، شاركت الولايات المتحدة في 41 تمريناً عسكرياً مع شركائها الإقليميين بين عامي 2020 و2025، مقارنة بـ 19 تمريناً للصين. وتظهر هذه المؤشرات أن نمو الحضور الصيني لم يسد، بعد، الفجوة في كثافة التعاون الدفاعي.

تكشف الأرقام مفارقة لافتة: فقد تضاعفت حصة الصين من سوق السلاح أكثر من ثلاث مرات قياساً بعام 2020، لكنها بقيت عند 3.1% فقط. وبالمثل، نفذت الولايات المتحدة أكثر من ضعف عدد التمارين العسكرية الصينية تقريباً، بواقع 41 تمريناً مقابل 19. وهذا يعني أن الصين تنمو من قاعدة صغيرة، في حين تعمل الولايات المتحدة من داخل شبكة أمنية ناضجة راكمت قابلية التشغيل المشترك والثقة المؤسسية. ومن ثم، فإن سرعة النمو الصيني لا تعادل، بعد، حجم النفوذ الأميركي الفعلي.

تكشف المقارنة، إذن، عن توزيع غير متماثل لأوراق القوة: الصين تتقدم في الاقتصاد والتكنولوجيا، والولايات المتحدة أكثر رسوخاً في الأمن وإدارة الأزمات الإقليمية. وهذه الازدواجية تتيح لدول المنطقة تنويع شركائها، لكنها ترفع أيضاً كلفة المواءمة بين منظومات اقتصادية وأمنية قد لا تتطابق دائماً.

ومع ذلك، لا يعني التفوق الأمني الأميركي نفوذاً بلا قيود. فإرث التدخلات العسكرية وعدم اليقين حيال استدامة الالتزامات الأميركية يدفعان عدداً من الشركاء إلى توسيع هامش المناورة. لذلك يبدو التنويع الإقليمي أقرب إلى سياسة تحوط منه إلى استدارة استراتيجية كاملة نحو الصين.

يمكن تصور ثلاثة أنماط لاستجابة دول المنطقة: الانحياز إلى قوة واحدة، وهو يمنح وضوحاً سياسياً، لكنه يرفع كلفة فقدان البدائل، والموازنة بين القوتين، وهي توسع هامش المناورة، لكنها تتطلب مؤسسات قادرة على إدارة المتعارضات، والتحوط عبر توزيع العلاقات بحسب القطاع، كالتعاون اقتصادياً مع الصين وأمنياً مع الولايات المتحدة. وتشير معطيات الورقة إلى أن النمط الثالث هو الأكثر حضوراً، لكنه أيضاً الأكثر تعرضاً للمخاطر حين تغيب استراتيجية وطنية تربط القطاعات بعضها ببعض.

رابعاً: العراق بين الاقتصاد والأمن

يجسد العراق التداخل بين مصادر النفوذ الدولي على نحو بالغ الوضوح. فقد رصد المؤشر 59 مشروعاً بقيادة صينية أطلقت بين عامي 2020 و2025 في قطاعات الإسكان، والصحة، والنفط، والغاز. ويمنح هذا الحضور بكين موقعاً متقدماً في الاستثمار وإعادة الإعمار، لكنه لا يختزل مجمل علاقات العراق الخارجية.

في المقابل، يستند النفوذ الأميركي إلى علاقات عسكرية ممتدة، وإلى روابط مالية ترتبط بإدارة عائدات النفط العراقي والنظام المالي الدولي. وبهذا تعمل القوتان عبر قنوات مختلفة: الصين من بوابة المشاريع والتجارة، والولايات المتحدة من بوابتي الأمن والمال.

والدلالة الأساسية هي أن كثافة الحضور الاقتصادي لا تساوي بالضرورة قدرة مماثلة على التأثير في القرارات الأمنية أو المالية. لذلك فإن تقييم موقع العراق من خلال حجم المشاريع وحده يقود إلى صورة مبثورة، والأدق هو قياس قدرة الدولة على الموازنة بين هذه القنوات وتحديد شروط التعامل معها.

ومن زاوية صنع القرار، يمتلك العراق أوراق قوة وأوجه هشاشة في آن واحد. فحجم الطلب على الإعمار والطاقة، وموقعه الجغرافي، وثقله النفطي تمنحه قدرة على جذب عروض متنافسة، لكن ضعف التنسيق المؤسسي وتجزؤ التعاقدات قد يحولان هذه المزايا إلى منافذ للنفوذ الخارجي. والمقارنة الحاسمة هنا ليست بين الصين والولايات المتحدة في حد ذاتهما، بل بين عراق يتفاوض عبر مؤسسات موحدة وآخر تتعامل أجهزته مع كل مشروع على حدة. ففي الحالة الأولى، يصبح التنافس الدولي مورداً، وفي الثانية، يصبح أداة ضغط.

الدلالة السياسية بالنسبة إلى العراق

يمنح توسع العلاقات الاقتصادية مع الصين العراق فرصة لتنويع الشركاء وتسريع تنفيذ مشاريع حيوية. غير أن قيمة هذه الفرصة ستظل محدودة ما لم تُربط بقواعد واضحة للشفافية، ونقل التكنولوجيا، وتعظيم المحتوى المحلي، ومنع تركيز الاعتماد في شريك خارجي واحد. وفي هذا الإطار، ينبغي تقييم مشروع طريق التنمية باعتباره أداة محتملة لإعادة تموضع العراق في شبكات التجارة الإقليمية، لا مشروع نقل منفصلاً.

ويتطلب ذلك ربطه بسياسات صناعية ولوجستية ومالية، وبإصلاحات مؤسسية تضمن تحويل الموقع الجغرافي إلى إنتاج وفرص عمل وإيرادات مستدامة.

وتقود هذه المعطيات إلى مسارين محتملين. في مسار العبور، تتركز المنافع في الرسوم والخدمات، وتبقى الروابط مع الاقتصاد المحلي محدودة. أما في مسار العقدة الاقتصادية، فتُبنى حول الممر مناطق إنتاج، وخدمات لوجستية وتمويلية، ومرافق للتخزين والصيانة، فتتضاعف القيمة المضافة ويزداد وزن العراق التفاوضي. ولا تحدد الجغرافيا وحدها الفارق بين المسارين، بل تحدده أيضاً طبيعة السياسات المصاحبة وقدرة المؤسسات على تنسيق الاستثمار والتجارة والصناعة.

خامساً: توصيات لصانع القرار العراقي

تحتاج بغداد إلى مقارنة لا تقوم على الاختيار الصفري بين واشنطن وبكين، بل على تنويع محسوب يعزز القدرة التفاوضية ويخدم أهدافاً وطنية محددة. وتترجم هذه المقاربة إلى أربع أولويات تنفيذية:

- تنويع الشراكات وفق الأولويات الوطنية: إعداد خريطة حكومية موحدة توزع الشراكات

الدولية بحسب القطاعات والأولويات، وتُخضع المشروعات لمعايير الجدوى والشفافية والتكامل، بما يمنع التكرار ويحول دون استبدال تبعية بأخرى.

- الانتقال من استيراد المشروعات إلى بناء القدرات: إدراج متطلبات قابلة للقياس لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير الموردين المحليين، وتدريب القوى العاملة، وزيادة القيمة المضافة داخل العراق، بدلاً من حصر التعاقدات في الإنجاز الإنشائي قصير الأجل.
 - تحويل الجغرافيا إلى نفوذ اقتصادي: دمج مشروعات النقل والممرات التجارية ضمن سياسة صناعية ولوجستية ومالية متكاملة، بحيث يصبح العراق عقدة للإنتاج والخدمات والتوزيع، لا مجرد مساحة عبور بين الأسواق.
 - حماية الاستقلالية المالية والمؤسسية: تنويع مصادر الإيرادات والطاقة، وتعزيز إدارة المخاطر والامتثال المالي، وتطوير قدرات وطنية لحماية الأمن السيبراني والبيانات والبنية التحتية الحيوية، مع إجراء مراجعات دورية لمخاطر الارتهاان التقني أو المالي.
- ولمنع بقاء هذه الأولويات في مستوى المبادئ العامة، ينبغي أن تقتزن بنظام متابعة سنوي يشمل، في الحد الأدنى، نسبة المحتوى المحلي، وعدد العاملين المتدربين، وحصة الشركات العراقية من التعاقدات، ونسبة المكونات أو الأنظمة التي يمكن تغيير مورديها، ومدى تنوع مصادر التمويل. فالقوة التفاوضية لا تُقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة، بل بمقدار ما تضيفه إلى القدرة الوطنية وما تخفضه من كلفة الارتهاان.

ومن ثم، ينبغي قراءة نتائج المؤشر بوصفها قياساً مقارناً للنفوذ النسبي، لا حكماً مطلقاً على القوة العالمية أو اتجاه السياسة الخارجية لكل دولة. فهو يلتقط أنماطاً قابلة للمقارنة، لكنه لا يفسر وحده دوافع الحكومات أو قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية. ويغطي المؤشر خمس ركائز: الاقتصاد، والمجال العسكري، والتكنولوجيا، والدبلوماسية، والقوة الناعمة. كما يستخدم أوزاناً تفاضلية تمنح الاقتصاد والمجال العسكري وزناً أكبر، ويعتمد على بيانات معيارية، ويعالج القيم المفقودة ضمن نافذة زمنية لا تتجاوز ست سنوات.

وتؤثر هذه الاختيارات المنهجية، بالضرورة، في ترتيب النتائج ودلالاتها.

ويقر التقرير كذلك باستبعاد قوى مؤثرة، من بينها روسيا والاتحاد الأوروبي وتركيا والدول الخليجية. لذلك لا يعني انخفاض انخراط دولة ما مع واشنطن وبكين تراجع انخراطها الدولي عموماً، وقد يعكس ببساطة توجهها نحو شركاء آخرين.

تكمن قيمة المؤشر، بناءً على ذلك، في توفير خط أساس منظم لمقارنة مسارات النفوذ الأمريكي والصيني، لا في اختزال الإقليم في ثنائية مغلقة. وتزداد فائدته حين يُقرأ إلى جانب تحليل نوعي للسياقات الوطنية ولمصالح الفاعلين المحليين.

الخاتمة

لا توحى نتائج المؤشر بانتصار صيني مكتمل أو انسحاب أميركي وشيك، بل بانقسام وظيفي في النفوذ. فالصين تتقدم اقتصاديًا، إذ تعادل تجارتها مع المنطقة نحو مرتين ونصف قيمة التجارة الأميركية، فيما تضاعفت استثماراتها التكنولوجية خلال خمس سنوات. لكن الولايات المتحدة تحتفظ بأفضلية أمنية واضحة، إذ نفذت أكثر من ضعفي عدد التمارين العسكرية الصينية تقريبًا، في حين ظلت حصة الصين من سوق السلاح عند 3.1%، رغم نموها السريع. وهذا التفاوت هو مفتاح فهم المرحلة: فبكين تعيد تشكيل بيئة الاختيار طويل الأجل، بينما ما تزال واشنطن أكثر قدرة على التأثير المباشر في حسابات الأمن والمال.

بالنسبة إلى العراق، لا يتمثل الخيار الواقعي في الانتقال من محور إلى آخر، بل في تعزيز قدرة الدولة على تحديد الأولويات والتفاوض والتنفيذ والرقابة. فإذا رُبطت الشراكات الخارجية ببناء القدرات وتعظيم المحتوى المحلي وحماية الاستقلالية المالية والمؤسسية، أمكن تحويل التنافس الدولي إلى رافعة للتنمية. أما من دون إصلاح داخلي، فسيظل تعدد الشركاء مجرد تعدد في مصادر الاعتماد.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
